

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

21 أكتوبر/ تشرين الأول 2015
رقم الوثيقة: MDE 14/2711/2015

العراق: يتعين على حكومة إقليم كردستان أن تلجم ميليشيات الأحزاب وتفتح تحقيقاً في مقتل المحتجين

ناشدت منظمة العفو الدولية سلطات حكومة إقليم كردستان اليوم المبادرة إلى لجم الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية وفتح تحقيق في مقتل ثلاثة رجال واثنين من المراهقين أثناء الاحتجاجات أمام مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني يومي 9 و10 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

قلعة دز

في 9 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، أُردي الفتى محمد رسول (16 عاماً) قتيلاً برصاص مسلحين من عناصر ميليشيا الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين بادروا بفتح نيران أسلحتهم على المشاركين في احتجاج أمام مقر الحزب في قلعة دز بمحافظة السليمانية.

وكانت الاحتجاجات قد بدأت بشكل سلمي بادئ الأمر أمام مبنى المحافظة قبل أن تنتقل نحو مقر الحزب الرئيسي في حوالي الساعة السادسة مساءً. وأخبر شقيق محمد رسول منظمة العفو الدولية أنه شاهد أثناء تواجده في الاحتجاج أربعة مسلحين يرتدون زي ميليشيا الحزب الديمقراطي الكردستاني وهم يطلقون النار في الهواء وهم على سطح المبنى في محاولة لتفريق المحتجين. فرد بعض المحتجين بإلقاء الحجارة على مقر الحزب، الأمر الذي تسبب بكسر زجاج بعض نوافذ المبنى. وقام عناصر يرتدون زي الأسايش، وهي قوات تضطلع بمهام جهاز الأمن في حكومة إقليم كردستان، بشق طريقهم بين المحتجين بحيث أتاحوا لأربعة مسلحين آخرين يرتدون زي ميليشيا الحزب الديمقراطي الكردستاني دخول مقر الحزب والانضمام لزملائهم على سطح المبنى.

وقال شقيق محمد رسول أن العناصر الثمانية شرعوا جميعاً بإطلاق النار على المحتجين وأنه أحس بالرصاص وهو يطير من فوق رأسه، مضيفاً أنه عندما التفت إلى الخلف، شاهد شقيقه وقد أُصيب برصاصة في رأسه.

كما قُتل شخص ثانٍ أمام مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في وقت لاحق من ذلك اليوم. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بمقتل مدرس يبلغ من العمر 31 عاماً عقب إصابته برصاصة في رأسه في حوالي الساعة العاشرة مساءً. وكان المدرس القليل قد توجه إلى مكان الاحتجاج كي يطلب من شقيقه الأصغر العودة إلى المنزل بعد أن سمع الأنباء التي تحدثت عن انزلاق الاحتجاجات نحو العنف.

ووفق المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية، فلقد وصلت سيارات الشرطة إلى المكان بعد العاشرة مساءً وأنقلت عناصر الميليشيا. وأفادت التقارير الإعلامية بإصابة نحو 20 محتجاً بالإضافة إلى مقتل شخصين ذلك المساء.

وفي ما يظهر أنه انتقاماً لمقتل الشخصين، أضرمت مجموعة من المحتجين النار بمقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في قلعة دز بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول. وبعد أن خمدت النيران، عثر أحد الآباء على جثة ابنه الفتى البالغ من العمر 13 عاماً داخل المبنى. ولم تتضح بعد الظروف والملابسات المتعلقة بكيفية دخول الفتى إلى المبنى المحترق.

كلار

كما وقعت احتجاجات عصر يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول أمام مقر الحزب في كلار بمحافظة كركوك حيث ألقى المحتجون الحجارة على المبنى. وشهد الاحتجاج إطلاق بعض الأعيرة النارية وأوردت منظمات إعلامية خبر مقتل آرام بايز عابد وعثمان عدنان محمد وجرح 19 شخصاً آخرًا. وصرح الحزب الديمقراطي الكردستاني بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول أن المدعو عثمان عدنان محمد هو أحد موظفي الحزب، وأنه قد لقي مصرعه إثر تعرضه "لوابل من الرصاص أطلقه المحتجون" أثناء محاولته للوصول إلى مبنى الحزب. وجاء في بيان الحزب أن ثلاثة من حراس المبنى وستة عناصر من

قوات الأسايش قد أصيبوا بجراح أيضاً. ثم أصدر الحزب بياناً آخر بتاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول جاء فيه أن المدعو آرام بايز عابد قد "قتل على إثر إصابته برصاصة طائشة" دون أن يحدد البيان مصدر إطلاق النار.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن مقتل الرجلين جاء على أيدي ثلاثة مسلحين مجهولين فتحوا نيران أسلحتهم بشكل عشوائي من إحدى النوافذ الخلفية لسيارة دفع رباعي أثناء سيرها. وتتناقض هذه التقارير مع رواية الحزب الديمقراطي الكردستاني لأحداث يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول.

وعقب وفاة آرام بايز عابد الذي لقي مصرعه وهو في الثلاثينات من عمره تاركاً وراءه طفلين، نظم أفراد عائلته اعتصاماً أمام مبنى محكمة الابتدائية في كلار بتاريخ 18 أكتوبر/ تشرين الأول. وقال ابن عمه في بيان أصدرته العائلة أن آرام بايز عابد كان في طريق عودته من المسجد عقب أداء الصلاة فيه، وأنه لم يكن في صفوف المحتجين.

مناشادات من أجل التحقيق في الأحداث

وفي بيان له بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول، صرح الحزب الديمقراطي الكردستاني أنه قد أُلقي القبض على نحو 400 شخص على خلفية "حرق مقر الحزب وتدميره" وعلى ذمة "ارتكاب أعمال عنفٍ أخرى أثناء الاحتجاجات". ويُقَل عن أحد أعضاء الحزب في برلمان كردستان خلال نفس اليوم قوله أن اللجنة القانونية في البرلمان تعكف على "جمع الأدلة المتعلقة بحرق مبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقتل عناصر من الحزب أو إصابتهم"، مضيفاً أن اللجنة "سوف تحيل المسؤولين عن الهجوم إلى المحاكم" وفق ما نُقل عنه.

وتحيب منظمة العفو الدولية بسلطات حكومة إقليم كردستان المسارعة إلى فتح تحقيق مستقل بجميع حالات القتل التي وقعت على هامش أحداث يومي 9 و10 أكتوبر/ تشرين الأول، ونشر نتائج ذلك التحقيق. وينبغي ألا يقتصر التحقيق على معرفة ملابسات مقتل عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني وحسب، بل لا بد من أن يتناول أيضاً مقتل المحتجين والمارة. وينبغي ملاحقة كل من تثبتت مسؤوليته عن عمليات القتل غير المشروعة تلك في سياق محاكمات عادلة ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام بحقه.

كما تناشد المنظمة سلطات حكومة إقليم كردستان المبادرة إلى لجم الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية بما يكفل تمكين الجميع من ممارسة الحق في التجمع السلمي دون خشية من تعرضه للاعتداء من لدن ميليشيات الأحزاب ودون خوف من التدخل التعسفي لقوات الأمن.

خلفية

خلال الأسابيع القليلة الماضية، دأب موظفو القطاع العام على الاحتجاج في مدن عدة تقع في مختلف أنحاء الجزء الشرقي من إقليم كردستان العراق، وذلك للمطالبة باستلام رواتبهم المتأخرة.

وتنامى امتعاض المعارضة على إثر فشل اجتماع ضم الأحزاب السياسية الخمسة في إيجاد حل للأزمة الناجمة عن رفض المحاولة التي يقوم بها الحزب الديمقراطي الكردستاني لتمديد فترة ولاية مسعود البرزاني كرئيس للإقليم عقب انتهاء ولايته رسمياً في 19 أغسطس/ آب الماضي.

ويشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني مع حزب الاتحاد الوطني في حكم محافظات العراق الكردية الشمالية الثلاث، ويدير هذان الحزبان الرئيسيان مليشيات مسلحة تتصرف كما لو أنها تسن القوانين الخاصة بها وتمتلك سجلاً حافلاً بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مع إفلاتها من العقاب.